كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

نظرية العامل عند المحدثين

أ د أمل صالح مهدي

2026- 2025

أولاً/ تمام حسان:

وهو عالم لغوي ونحوي مصري بارز يعدّ من أبرز علماء المجددين في دراسات اللغة العربية اشتهر بنظرية تضافر القرائن التي خالفت أفكار سيبويه, وعمل على ربط التراث النحوي بالمناهج الحديثة.

- ولد في يناير 1918م, وتوفي في أكتوبر 2011م.
- مؤلفاته: اللغة العربية معناها ومبناها, ومناهج البحث في اللغة.

تمام حسان فهو من الميسّرين أيضاً ففي كتابه المعروف (اللغة العربية معناها ومبناها) كتبَ نظريةً مفادَها أنَّ المعاني على ثلاثةِ أنواع وهي:

المعنى الوظيفي: أي (النحوي) مثل الفاعلية والمفعولية، والمعنى المعجمي الذي تدل عليه الكلمة المفردة كالواردة في المعجمات، أما المعنى الثالث فنسميه معنى المقام والظروف الاجتماعية التي قيل فيها النص، وهذه القرائن (المعنوية واللفظية) هي التي علينا أن ننظر إليها عند تحديد المعنى الوظيفي أو التحليلي أو بمعنى آخر عند الإعراب فهي تسدُ وتُغني عن نظرية العامل النحوي، ومن هنا اتجه النحاة إلى القول بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط ألا وهي قرينة الإعراب أو ما تسمى بالعلامة الإعرابية ونحن علينا أن ننظر إلى قرائن التعليق كلها لا إلى العلامة الإعرابية فقط [1], ورفض العامل الذي قال به النحاة، ورأى أنه لا عامل في النحو، فإذا كان الفاعل مرفوعاً مثلاً فلأن العُرفَ ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع، فالمقصود من آلية حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص[2].

1() ينظر: العامل النحوي بين موقعه في النحو العربي والأصوات التي نادت بإلغائه ودعاوى التيسير والتجديد: 765.

2() ينظر: المصدر نفسه: 765.

كما ردَّ على من اعتقد أن العامل هو المتكلم بقوله: «فأمَّا أن العامل هو المتكلم فيتناقض مع الطابع الاجتماعي للغة فلو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب؛ لأنَّ العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون إدعاء وحدة اللغة [1].

ورأى أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها[2].

فقد رسم الدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" لنظرية تكون بديلاً عن نظرية العامل، وهي نظرية القرائن (قرائن التعليق المعنوية واللفظية في الإعراب).

ومعنى تضافر القرائن أنه لا يمكن معرفة معنى معين لأي مفردة من المفردات إلا إذا استعنا في ذلك بجملة من القرائن وعددها عنده ثمانية[3], وأهم تلك القرائن اللفظية في رأيه: العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة المطابقة الربط التضام الأداة النغمة, ويرى أنها جميعاً تتكامل في تحديد المعنى الحقيقي للجملة، أمّا الواحدة منها بمفردها لا تعني شيئاً.

فهذه إذن القرائن اللفظية ويقابلها قرائن معنوية يراها تمام حسان شقاً آخر يستعان به في تحديد المعنى، وقد جمعها في (الإسناد – التخصيص – النسبة – التبعية – المخالفة)[4].

1() ينظر: نظرية العامل النحوي العربي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية: 260. .

2() ينظر: المصدر نفسه: 260.

3() المرجع نفسه: 205.

4() المرجع نفسه: 226.

وقد سمى النوعين من القرائن بالقرائن المقالية؛ لأن هذين النوعين من القرائن يؤخذان من المقال لا من المقام.

والحقيقة أن تمام حسان استمد فكرة (تضافر القرائن) من مضمون التراث النحوي عامة، ومن آراء عبد القاهر الجرجاني صاحب فكرة (التعليق) بخاصة، حيث يرى تمام أن التعليق (أو ما يعرف (بتضافر القرائن المعنوية واللفظية) وهو الفكرة المركزية في النحو وفهمه بدقة يقضي على نظرية العامل، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أولى وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية[1].

والحقيقة أن القرائن تتضافر وتساعد على التوضيح فعلا وذلك مما لا نزاع فيه، وأما أنها تغني عن فكرة العامل فهذا مما يصعب التسليم به حيث إن القرائن نفسها لا يمكن فهمها دون معرفة العامل ونوعه ومعناه الدلالي أيضا، فقرينة التعدية والتخصيص لا يمكن فهمهما إلا بعد أن تعرف نوع العامل ومعناه وما يتطلبه من ارتباط بما بعده لما بينهما من تعلق معنوي وخصوصا عندما يكون الكلام مكتوباً بغير تشكيل[2].

نظرية القرائن بديلاً لنظرية العامل:

اعتقد تمام حسان أن صعوبة النحو العربي تكمن في اعتماده على نظرية العامل النحوي، ولهذا تصور أن هدم نظرية العامل يضفي اليسر والسهولة على النحو العربي ويبعده عن التعقيد الذي أصابه بسبب هذه النظرية نظرية العامل، ولذلك فإنه بنقده لنظرية العامل جعل الإتيان ببديل لها أمراً ضرورياً لابد منه, تناول

1() اللغة العربية معناها ومبناها: 189.

2() المصدر نفسه: 189.

تمام حسان القرائن النحوية كل قرينة منها على انفراد ليكون تمهيداً للفكرة الأساس التي تعد بديلاً النظرية العامل، وهي فكرة تضافر القرائن النحوية)، وأن العرب اعتنوا بقرينة الإعراب أكثر من عنايتهم بالقرائن الأخرى التي أقاموا عليها فكرة العامل النحوي[1]، ولذلك نجده ناقداً نظرية العامل في قوله: "لقد منح النحاة العرب واحدة من هذه القرائن وهي قرينة الإعراب نصيباً من العناية ... فبدا النحو العربي وكأنه إعراب خالص، وقامت على الإعراب فكرة العامل النحوي التي رأى رأى فيها النحاة قمة نظريتهم، ويرى هذا المنهج الذي بين أيدينا أنها أكبر خدعة جازت على ذكاء النحاة العرب على مر العصور، وأنها لا تصمد أمام القول بتضافر القرائن الذي جعله النموذج الحاضر تفسيراً للوصول إلى فهم المعنى النحوي، ويصلح أن يكون عنوانا للنموذج كله[2].

وقد وصف تمام حسان نظرية العامل بالخرافة، ففي رأيه: "أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية"[3], والقرائن النحوية تتضمن خمسة أنظمة منها الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالة السياقي، والدلالة الحالية، ويرى تمام حسان أن الحركات الإعرابية والسكون أصوات يقدمها النظام الصوتي للنحو، وأن أصل الوضع والاشتقاق والعدول والصيغ ومعانيها وبذلك يكون النظام الصرفي مصدراً لقرينتي البنية والأداة أمَّا العلاقات بين المفردات داخل الجملة الواحدة أو بين عناصر الجملة المختلفة فهي تمثل مصدراً القرائن الرتبة والتضام والربط والسياق، ومن

1() الاتجاهات التيسيرية لتمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها): 189.

2() اللغة العربية معناها ومبناها: 98.

3() المصدر نفسه: 189.

القرائن ما تكون خارج الكلام؛ لأنها دالة على الوضع السائد أثناء الكلام، وهذا الوضع قد يكون في الماضي أو الحاضر وهي القرينة الحالية[1].

إن المعنى اللغوي المطابق للقرينة اللغوية هو الربط؛ لأنَّ القرينة في الجملة تسهم في ربط الأجزاء حتى تبدو وحدة متكاملة واضحة السمات والمعالم والدلالات، فالمتكلم عندما يتحدث يقوم بتنظيم كلامه بكيفية خاصة وعلى منوال معين الكلمات فيها ترتبط مع بعضها بعلاقات صوتية وصرفية مميزة، فيتسنى له التعبير عن غرضه، ويعين السامع على فهمه، وهذه القرائن يدركها المتكلم سليقة دون الشعور يستعين بها في فهمه وافهامه الجمل في اللغة[2].

مثال: ضرب: صيغة فعل – فعل ماضي.

زيدٌ: 1- ينتمي إلى مبنى الاسم. قرينة الصيغة.

2- أنه مرفوع قرينة العلامة الإعرابية.\

3- أن العلاقة بين الفعل الماضي وبينه هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق).

4- إنه ينتمي إلى رتبة التأخر قرينة الرتبة.

5- أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (ٰ).

6- أن الفعل معه مبني للمعلوم قرينة الصبغة.

7- أن الفعل معه مسند إلى الفرد الغائب وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً قرينة المطابقة واستناداً على ما أجمل من القرائن نصل إلى أن زيد هو الفاعل ...

1() الاتجاهات التيسيرية لتمام حسان: 686.

2() ينظر: المصدر نفسه: 686.

إن الملاحظ في هذا النموذج التطبيقي أن تمام حسان حشد مجموعة من الدلائل والعلاقات التي تربط بين مكونات الجملة لتقديم نموذج إعرابي بعيد عن العامل وتلفيه يقول أيضاً: قد تحتمل البنية الواحدة مجموعة من القرائن فإعراب زيدٌ فاعل بشهادة سبع قرائن واحدة منها فقط معنوية وهي الإسناد أما البقية فلفظية" ومنطلق نظرية القرائن, والأصل فيها كتاب دلائل الإعجاز العبد القاهر الجرجاني، حيث يشيد به ويستشهد بأقواله في كثير من مواضع كتاباته فيقول "إن أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر الجرجاني على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما التعليق حيث نجد أن التعليق هو قطب الرحى والفكرة الرئيسة. الرئيسة التي راهن عليها تمام حسان الدحض العامل، ذلك أن """ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية.

ثانياً/ إبراهيم السامرائي:

ولد السامرائي في مدينة العمارة عام 1923 وتوفي في مدينة عمان عام 2001 وهو عالم لغوي واديب وشاعر عراقي , وعضو في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ,ومجمع اللغة العربية الاردني, ومجمع اللغة العربية بدمشق, والمجمع العلمي العربي الهندي.

من مؤلفاته دراسات في اللغة والاعلام العربية والفعل زمانه وابنيته,

الدكتور إبراهيم السامرائي من الذين احتضنتهم معاهد العلم في أوربا لذلك كان من الطبيعي أن تستهويه مناهجهم اللغوية الحديثة ومنها المنهج الوصفي الذي أعجب به كثيراً و رأى في استخدامه تيسيراً للدراسات اللغوية والنحوية إذ قال: "إن العلم اللغوي الحديث يقتضينا وصف الظواهر اللغوية و النحوية و هذا المنهج يفرض علينا طرح مناهج البحث القديمة و بذلك يتم لنا ما نرومه من التيسير الذي أمسى ضرورة لتعليم

لغتنا إلى أحداثنا الذين يعانون مما" كذا هم فيه من مصاعب في فهم العربية لغة و نحواً , وقال أيضا : "إذا أردنا أن ننهج نهجاً جديداً فتكتب نحواً توجهه إلى الدارسين في عصرنا هذا فعلينا أن نأخذ بالمنهج الوصفي ذلك أن النحو في الدراسات الحديثة و صف للغة المكتوبة والمنطوق بها وصفاً يتناول الكلمة وصورتها والضوابط التي تظهر في آخرها.

والسامرائي لا يريد من إصلاح النحو وتيسيره تهذيبا و تشذيبا للقواعد النحوية أي بمعنى التقليل من تفصيلاتها أو حذفها بل يريد بناء جديدا لذلك قال أنه لا بد : " أن يكون لنا نحو جديد لا يقتصر في جد ته على الغاء بعض المواد وتغيير شيء منه لا يمس إلا القليل الذي الأصول وهذا النحو الجديد لابد أن يكون شيئاً من العلم اللغوي".... و قال : "أيجوز أن يظل نحو أقيم على أساس هار ضعيف كل الضعف هو النحو في آخر الزمان نحن ندرك أن العلم اللغوي قد تطور في شكله ومعناه تطورا عجيبا لكننا نصم أذاننا عن هذا الذي يضطرب به القوم في الدنيا المتقدمة فنظل في مادة النحو قدماء ملتزمين بالقديم مع أننا تأخذ بالجديد في سائر العلوم قنؤمن ببعض ونكفر ببعض", وقال أيضا : "ولكن ليس من العقل أن يظل هذا النحو بمواده وما يتعلق به من لوازم هو نحو العربية في القرن العشرين", وقال كذلك في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته), وأنا إذ أقدم للباحثين في العربية هذه الفصول أرجو أن أوفق إلى كذا, إقناعهم إلى كذا حقيقة علمية هي : أننا الآن ندرس النحو التاريخي على نحو ما تركه لنا النحاة الأقدمون دون أن نفسه بشيء على أنه من الدراسات التاريخية كما ندرس الكثير من العلوم القديمة, ثم أن العلم اللغوي يقتضينا أن ندرس هذه العادة دراسة جديدة فتقدمها الطلاب العلم على أنها شيء يقتضيه التطور العلمي, وهذا الأسلوب في العلم النحوي من الحقائق المسلمة في كثير من اللغات[1].

1() ينظر: الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي ٥٥.

إلغاء العامل النحوي:

أمَّا الدكتور إبراهيم السامرائي فقد جاء موقفه صريحا في إلقاء العامل النحوي ومتوافقا مع موقفه و النحو وعبر عن ذلك بقوله : "وعلى هذا فلا فيه لنا ونحن نتشبث بفكرة تيسير النحو لطلاب عربية أن تأخذ بفكرة إلغاء العامل من حيث كونها أساسا قام عليه منهج النحويين الأقدمين وما زلنا متمسكين به حتى في كتب ناشئتنا الحديثة, فما زال التلميذ الصغير يقول في الفعل المضارع : مرفوع ده عن كذا الناصب والجازم والتجرد في هذا الموضوع عامل معنوي؛ لأنه يعني تجرداً عن كذا العوامل اللفظية".

ويتضح رفض العامل عنده كذلك في مسألة الإغراء والتحذير إذ قال: "إن نصب هذه الأسماء الكثيرة لا ثير في أنفسنا حاجة للبحث عن عامل فليس ذلك من منهجنا فإننا نكتفي بالإشارة إلى ورود هذه الأسماء منصوبة ولا نقول بالعامل الناصب لها, وذلك أن المنهج الذي تأخذ أنفسنا به هو وصف الكلام الذي يستعمله المعربون. [1]

1() ينظر: الدراسات النحوية: ٥٧.